المجلة العراقية
لبحوث السوق وحماية المستهلك

المجلد (8) العدد (1)
لسنة 2016

تأثير معاملات الحماية الاسمية الصافية في انتاج بيض المائدة ولحوم الدواجن في العراق للمدة 1990- 2013.

سهام كامل محمد وصال عبدالله حسين
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك
جامعة بغداد

تأريخ استلام البحث: 2016/1/21 تأريخ قبول النشر: 2016/4/29

الخلاصة

يهدف البحث الى قياس معاملات الحماية الاسمية الصافية لمنتجات بيض المائدة ولحوم الدواجن وبيان مدى تأثيرها في حجم الانتاج المحلي للمدة من 1990- 2013 وقد تم الاستعانة بصيغ رياضية مبسطة في عملية احتساب تلك المعاملات بغية التوصل الى مدى الدعم والحماية التي تقدمها الدولة بسياستها السعرية لمنتجات قطاع الثروة الحيوانية في العراق وتوصل البحث الى ابرز النتائج واهمها، هناك تذبذبا بسياسة الدولة السعرية فيما يخص بيض المائدة ولحوم الدواجن، اذ تراوحت قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية بين اكبر واقل من الواحد الصحيح، بما يعني ان هناك عدم استقرار في دعم المنتجين المحليين او المستهلكين، ويمكن ان يعود السبب بذلك الى ظروف الحروب التي مر بها البلد سواء اكانت اقتصادية او سياسية، فضلا عن سياسات سعر الصرف للعملة المحلية المغالى بها والتي تجعل من اسعار السلع المستوردة تبدو اقل نسبيا من الاسعار المحلية.

الكلمات المفتاحية: معامل الحماية الاسمي، قطاع الثروة الحيوانية، دعم المنتجات النهائية، دعم مستلزمات الانتاج.

المجلد (8) العدد (1)
لسنة 2016

المجلة العراقية
لبحوث السوق وحماية المستهلك

The net effect of the nominal protection coefficients in the production of table eggs and poultry meat in Iraq For the period 1990- 2013.

Siham. Kamel. Mohamed **Wisal. A. Husain**
Consumer Protection Center for Market Research
University of baghdad

Abstract

The research aims to measure the net nominal protection coefficients for the products table eggs and poultry meat and the extent of its impact on domestic production volume for the period of 1990- 2013 has been the use of mathematical formulas simplified in the calculation of the transaction process with a view to the extent of support and protection offered by the state pricing policy for products Resources Sector Animal in Iraq and reach search Highlights and most important, there are volatile price state policy with regard to eggs and poultry meat, as it ranged net nominal protection coefficients between the larger and less than the right one, which means that values are unstable to support local producers or consumers, and can be The reason is that the wars that the country went through the circumstances of whether economic or political, as well as the exchange rate policies of the local currency overvalued and which makes the prices of imported goods seem relatively less than the domestic prices.

Key words: Nominal Protection Coefficient, the livestock sector, the final product support, input subsidies.

المقدمة

هناك العديد من الوسائل التي تستخدمها الحكومات للتدخل في سياسة البلد الزراعية بهدف التأثير في الية تحديد الاسعار الزراعية منها؛ التوجه نحو دعم المنتجات النهائية ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتكمن اهمية النوع الاول من الدعم بأنها احدى الوسائل التي توفر العوائد المالية لخزينة الدولة من جراء تطبيق نظام الضرائب على الصادرات الزراعية، والمحافظة على مستوى مرضي لدخول المزارعين، لتشجيعهم على تحقيق مزيد من الإنتاج الزراعي، لتوفير فائض في ذلك الإنتاج لتلبية متطلبات السوق المحلي، ثم تحقيق المزيد من الصادرات الزراعية. اما النوع الثاني من الدعم والذي يطلق عليه دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي فيهدف إلى تحقيق الكفاءة في مستوى استخدام الموارد الزراعية، او توزيع الدخول بين المنتجين والمستهلكين.

يتمتع القطاع الزراعي في الدول المتقدمة بحماية سعريه كبيرة، إذ تشير الدراسات إلى ان قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي للعديد من السلع الزراعية اكبر من الواحد الصحيح، في حين تكون تلك القيمة في البلدان النامية، اقل من الواحد الصحيح، تؤكد تلك الحقيقة الدعم والحماية التي تتمتع بها السلع الزراعية في البلدان المتقدمة، والافتقار لذلك في البلدان النامية، رغم الدعم الظاهري لبعض مستلزمات الانتاج الزراعي فيها وكذلك القروض التي تمنح للمزارعين ومساهمة الدولة في إنشاء العديد من البنى التحتية، الا ان هناك تأثيرات سلبية تمارسها بعض سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة كالمغالاة بسعر صرف العملة المحلية والذي يؤدي الى ان تبدو اسعار السلع المستوردة دون اسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي يؤدي ذلك الى تأثير ضريبي على القطاع الزراعي، وتكون محصلتها النهائية ضرائب على المنتجات الزراعية تؤدي الى اختزال تأثير الدعم الظاهري.

وفي سياق ما تقدم تكونت هيكلية البحث من المباحث الاتية:

المبحث الاول: منهجية البحث.

المبحث الثاني: التأطير المفاهيمي لمعامل الحماية الاسمي.

المبحث الثالث: واقع معامل الحماية الاسمي الصافي لمنتجات الدواجن في العراق.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ منهجية البحث:

اولا: مشكلة البحث:

ترتكزت مشكلة البحث من خلال الاجابة على التساؤلات الاتية:

1. ما الذي توفره معاملات الحماية الاسمية الصافية للسياسة السعرية لمنتجات الثروة الحيوانية المتعلقة ببيض المائدة ولحوم الدواجن في العراق؟
2. ما هو تأثير تلك المعاملات في حجم الانتاج المحلي لتلك المواد؟

ثانيا: اهمية البحث:

1. اغناء الجانبين المعرفي والعملي في موضوع حيوي يصب في مجال الاقتصاد وهو معاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية بما فيه زيادة الوعي والاهتمام بالمفاهيم الاقتصادية في هذا المجال.
2. يساهم البحث في توجيه انظار المسؤولين في الدولة الى الطرق والوسائل التي يتم من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية المطلوبة.
3. يستمد البحث اهميته من اهمية قطاع الزراعية ودوره الفعال في تنشيط اقتصاد البلد وتطويره.
4. اثارة اهتمام الباحثين والمختصين للقيام ببحوث ودراسات بسبب قلة البحوث المحلية والعربية التي تناولت هذا الموضوع.

ثالثا: أهداف البحث:

1. قياس معاملات الحماية الاسمية الصافية لمنتجات بيض المائدة ولحوم الدواجن في العراق للمدة 1990-2013.
2. تحديد توجهات السياسة الزراعية السعرية في العراق لمعرفة الدعم الحكومي التي تتمتع به تلك المنتجات.
3. بيان تأثير معاملات الحماية الاسمية الصافية لتلك المنتجات في حجم الانتاج المحلي لها.
4. اقتراح المعالجات والتوصيات التي يمكن ان تسهم في رفع معدلات منتجات الثروة الحيوانية وتطويرها من الناحيتين الكمية والنوعية.

رابعا: فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضيتين اساسيتين هما:

الأولى: هناك علاقة طردية بين الدعم الحكومي لمنتجات الثروة الحيوانية من بيض المائدة مع حجم الانتاج المحلي.

الثانية: هناك علاقة طردية بين الدعم الحكومي لمنتجات الثروة الحيوانية من لحوم الدواجن مع حجم الانتاج المحلي.

ومفادها بأن هناك علاقة طردية بين الدعم الحكومي لمنتجات الثروة الحيوانية من بيض المائدة ولحوم الدواجن وحجم الانتاج المحلي.

خامسا: حدود البحث:

1. **الحدود العلمية:** سيم تركيز البحث الحالي على النتائج المستخرجة لمعامل الحماية الاسمي الصافي لمنتجات بيض المائد ولحوم الدواجن.
2. **الحدود الزمانية:** وتتمثل في بيانات السنوات 1990–2013 للتعرف ودراسة مستويات الانتاج لهذه السنوات.

سادسا: مصادر جمع البيانات:

1. الجانب النظري: تم الاعتماد على الكتب والبحوث والرسائل والاطاريح ذات العلاقة بموضوع البحث.
2. الجانب العملي: الاعتماد على الاحصاءات الزراعية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

سابعا: المعادلات الرياضية المعتمدة:

تم احتساب معامل الحماية الاسمي الصافي وفقا للمعادلة الرياضية الاتية (6):

$$NNPC_i = \frac{P_i^d}{P_i^b} \quad \dots 1 \quad 0$$

حيث ان:

NNPCi: معامل الحماية الاسمي الصافي.

P_i^d : السعر المحلي للسلعة.

P_i^b : السعر العالمي للسلعة.

$$\text{معدل التغير} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100 \ldots\ldots 2$$

المبحث الثاني: التأطير المفاهيمي لمعامل الحماية الاسمي:

اولا: مفهوم معامل الحماية الاسمي:

يعد معامل الحماية الاسمي Nominal Protection Coefficient من ضمن مؤشرات قياس كفاءة سياسة التدخل السعرية، فهو يقيس اثر التدخل الحكومي في تحديد أسعار السلع المنتجة، وهو عبارة عن النسبة بين سعر السلعة المحلي الى السعر الحدودي، كما في المعادلة رقم 1.

كما يقيس هذا المعامل الانحراف بين السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة وهو يوضح التعدد في الضريبة المفروضة على المنتج أو المستهلك أو الدعم المقدم له (4).

ثانيا: انواع معامل الحماية الاسمي:

ينقسم معامل الحماية الاسمي إلى قسمين:

1. معامل الحماية الاسمي الاجمالي GNPC حيث يتم استخدام سعر الصرف الرسمي لتحويل السعر العالمي للسلعة إلى السعر بالعملة المحلية لاستخراج الاسعار الحدودية، فاذا كان سعر الصرف هذا مغالى فيه فأنه يقلل من قيمة الاسعار الحدودية، ويعكسه اذا كان سعر الصرف الرسمي اقل من قيمته الحقيقية فأنه يرفع من قيمة اسعار السلع الداخلة للبلد.

وبما ان سعر الصرف الرسمي المعمول به في معظم اقتصاديات البلدان النامية ومنها الاقتصاد العراقي غير مؤهل ليكون ممثلا لتكاليف الفرص البديلة للتبادل الخارجي لاقتصاد البلد، لذلك يتم اللجوء الى معيار ثاني لتقييم سياسة دعم الاسعار الزراعية وهو ما سنوضحه في الفقرة التالية.

2. معامل الحماية الاسمي الصافيNNPC الذي يتم اللجوء اليه لتقييم سياسة دعم الاسعار الزراعية ويتم استخدام سعر الصرف التوازني لتحويل السعر العالمي للسلعة الى السعر بالعملة المحلية. وتم احتسابه وفقا للمعادلة رقم 1.

أما القيم العددية لمعامل الحماية الاسمي الكلي والصافي، فتفسيرها وفقا للمنطق الاقتصادي كالتالي(2):

1. قيمة معامل الحماية الاسمي اكبر من الواحد:

يعني ذلك أن المنتج المحلي يحصل على اسعار أعلى من الأسعار العالمية وبالتالي فهو يتمتع بحماية من قبل الدولة، ويسمى هذا النوع من الحماية (موجبة بالنسبة للمنتج وسالبة بالنسبة للمستهلك) أي أن السياسة السعرية التي هي جزء من سياسة البلد الزراعية تهتم بدعم المنتجين على حساب المستهلك.

2. قيمة معامل الحماية الاسمي مساويا للواحد:

يعني ذلك أن الأسعار المحلية مقارنة للأسعار العالمية، أي أن الحماية تكون متعادلة فيواجه المنتجون والمستهلكون أسعاراً محلية مساوية للأسعار العالمية، وهذا يعني أن السياسة السعرية تأخذ بنظر الاعتبار المنتج والمستهلك في آن واحد.

3. قيمة معامل الحماية الاسمي أصغر من الواحد:

يعني ذلك أن الحماية سالبة بالنسبة للمنتج وموجبة بالنسبة للمستهلك، بمعنى آخر أن الأسعار المحلية دون الأسعار العالمية وبالتالي فان هنالك ضريبة مفروضة على المنتج، في حين أن المستهلك يواجه أسعار محلية منخفضة لتحيز السياسة السعرية المتبعة من قبل الدولة لصالحه. بمعنى آخر، أن السياسة السعرية الزراعية المعتمدة تأخذ بدعم المستهلك على حساب المنتج.

المبحث الثالث: تحليل واقع معامل الحماية الاسمي الصافي في العراق لمنتجات الدواجن:

في موضوع بحثنا سوف يتم وبالاعتماد على النتائج المستخرجة لمعامل الحماية الاسمي الصافي لمنتجات الدواجن (بيض المائدة ولحوم الدواجن) مناقشة موضوع هل أن السياسات الزراعية المستخدمة تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وهل اخذت بالاعتبار توجيه حماية للمستهلك.

أ- معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة:

يوضح (جدول، 1) قيم معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة في العراق للمدة من 1990-2013 وفيه نلاحظ عدم استقرار قيمته وتذبذبه بين أكبر واصغر من الواحد الصحيح.

جدول (1): معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة وكميات الانتاج في العراق للمدة 1990-2010.

السنة	السعر المحلي دينار/ طبقة البيض	السعر الحدودي المعدل بكلفة الدخل وسعر الصرف التوازني دينار/ طبقة البيض	معامل الحماية الاسمي الصافي	كمية انتاج بيض المائدة (1000) بيضة
1990	3.699	3.246	1.13	1631000
1991	15.75	15.45	1.01	392000
1992	35	115	0.30	536000
1993	42	436.98	0.09	502906
1994	1443.9	453.39	3.18	525174
1995	1650	1914	0.86	416021
1996	2664	1821.17	1.46	436535
1997	2470	1915.55	1.29	409337
1998	2467	2512.8	0.98	472906
1999	2433	2871	0.84	637433
2000	2400	2419.98	0.99	833507
2001	2767	4702.38	0.58	1061128
2002	2666	4974.87	0.53	1270112
2003	2500	2000	1.25	604000
2004	3500	2500	1.4	964000
2005	4000	3000	1.3	1034000
2006	6000	5500	1.09	932051
2007	6000	5000	1.20	807729
2008	5750	5250	1.09	915594

2009	5750	5250	1.09	704652
2010	5400	5000	1.08	926213
2011	6000	5100	1.17	1018834
2012	6000	5300	1.13	1104204
2013	6000	5340	1.12	1193780

المصدر:

/ الاعمدة الاول والثاني والرابع (1؛ 3).

/ العمود الثالث: تم احتسابه استنادا الى العمودين الاول والثاني.

لقد بلغت قيمة معامل الحماية الاسمي خلال السنوات 1990 و1991 أكبر من الواحد الصحيح، بما يعني ان سياسة الدولة السعرية قد عملت باتجاه دعم المنتجين لتحفيزهم على زيادة انتاجهم، ويمكن ان يكون للحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على العراق خلال عام 1991 تأثير بذلك، لكن من ملاحظة كمية الانتاج في (جدول، 1) يتبين بان سياسة دعم المنتجين لم تؤتي ثمارها بزيادة الانتاج، فقد سجل انتاج بيض المائدة خلال عام 1991 انخفاضا بلغت نسبته 75-% بالقياس مع عام 1990 (تم احتسابه وفقا للمعادلة 2).

ثم اتجهت السياسة السعرية للدولة باتجاه دعم المستهلكين، حيث بلغت قيمة معامل الحماية الاسمي في خلال عامي 1992 و1993 كما يظهر في (جدول، 1) اقل من الواحد الصحيح.

وفي عام 1994 كما نلاحظ في (جدول، 1) اتجهت سياسة الدعم لصالح المنتج المحلي، لتشجيعه على زيادة انتاجه، اذ بلغت قيمة معامل الحماية الاسمي اكبر من الواحد الصحيح، لكننا نسجل تحفظنا على قيمة المعامل خلال تلك السنة، اذ بلغ 3.18 فالإحصاءات في بعض التقارير من المحتمل احتوائها على بعض الاخطاء، لذلك من الصعوبة ان يتم الاعتماد على تلك القيمة، وما يؤكد تحفظنا هذا ان انتاج بيض المائدة لم يسجل الا زيادة طفيفة بلغت نحو 4.42% خلال عام 1994 نسبة الى عام 1993 كما في (جدول، 1) .

نلاحظ في عام 1995 ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق خلال تلك الفترة، فقد اتجهت سياسة الدولة السعرية لصالح المستهلكين على حساب المنتجين، حيث بلغت قيمة معامل الحماية الاسمي اقل من الواحد الصحيح، وسجلت كمية

انتاج بيض المائدة انخفاضا خلال هذا العام كما في (جدول، 1) بلغت نسبته نحو 20.78% مقارنة بعام 1994.

وفي خلال العامين 1996-1997 اتجهت سياسة الدولة الزراعية لصالح دعم المنتج على حساب المستهلك، اذ بلغت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي اكبر من الواحد الصحيح، اما الانتاج من مادة بيض المائدة فلم تسجل ارقامه ارتفاعا الا طفيفا في عام 1996 مقارنة بعام 1995 كما في (جدول، 1) وعاد وانخفض الانتاج خلال عام 1997.

كما نلاحظ في (جدول، 1) وفي خلال الفترة الممتدة 1998- 2002 ان قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي قد كانت اقل من الواحد الصحيح، بما يعني ان الدعم الحكومي من خلال سياسته السعرية قد كان لصالح المستهلك على حساب المنتج، الا ان كمية انتاج البيض خلال تلك المدة كما يبينها (جدول، 1) سجلت ارتفاعا متدرجا.

وفي خلال الفترة 2003-2013 بلغت قيمة معامل الحماية الاسمي الصافي لبيض المائدة اكبر من الواحد الصحيح، كما في (جدول، 1) بمعنى ان سياسة الدعم الحكومي قد انحازت لصالح المنتجين على حساب المستهلكين. ترافق ذلك مع ارتفاع كميات البيض المنتجة خلال تلك المدة بصورة متفاوتة، وبلغت خلال عام 2013 نحو 1193780 الف بيضة، كما في (جدول، 1).

تأسيسا لما تقدم، يمكن القول ان السياسة السعرية للحكومة التي اتجهت لدعم منتجي بيض المائدة، خلال بعض سنوات البحث، سيما خلال المدة من 2003 لغاية 2013 قد ساهمت بزيادة انتاج تلك المادة الغذائية، وبذلك تصدق الفرضية الاولى التي اشارت الى ان هناك علاقة طردية بين الدعم الحكومي لمنتجات الثروة الحيوانية من بيض المائدة وحجم الانتاج المحلي.

ب- معامل الحماية الاسمي الصافي للحوم الدواجن:

نلاحظ في (جدول، 2) قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية للحوم الدواجن خلال المدة 1990-2013 التي لم تسجل استقرارا، فتراوحت قيمها بين اكبر واصغر من الواحد الصحيح.

لقد بلغت قيمة معامل الحماية الاسمية الصافية خلال السنوات الممتدة من 1990-1994 اقل من الواحد ألصحيح، وهذا يعني توجه سياسة الدولة السعرية نحو دعم

المستهلكين، بما اثر على انخفاض الانتاج المحلي من لحوم الدواجن، كما في (جدول، 2) من 147.9 بالألف طن خلال عام 1990 الى نحو 7.4 بالالف طن خلال عام 1994.

سجلت قيمة معامل الحماية الاسمي للحوم الدواجن خلال عامي 1995 و1996 أكبر من الواحد الصحيح، كما في (جدول، 2) بذلك توجه الدولة بسياستها السعرية كان نحو دعم المنتجين المحليين، الا ان كمية الانتاج المحلي من لحوم الدواجن كما في (جدول، 2) لم يسجل ارتفاعا لا بل هناك انخفاض حيث بلغ في عامي 1995 و1996 نحو 4.6 و 4.2 بالالف طن على التوالي.

وفي خلال الفترة من 2001-2013 بلغت قيم معامل الحماية الاسمي الصافي كما في (جدول، 2) أكبر من الواحد الصحيح، بما يعني ان السياسة السعرية توجهت في صالح المنتجين المحليين لتحفيزهم على زيادة انتاجهم، اما كمية الانتاج المحلي من تلك المادة فقد سجل ارتفاعا خلال عامي 2001 و2002 اذ بلغ نحو 108.4 و122.5 الف طن على التوالي، وهو مقارنة بعام 2000 (الذي توجهت فيه سياسة الدولة السعرية نحو دعم المستهلكين) يبدو مرتفعا اذ سجل معدلات نمو قدرت بنحو 31.39% و 48.48%.

جدول (2): معامل الحماية الاسمي الصافي للحم الدواجن وكميات الانتاج في العراق للمدة 1990- 2013.

السنة	سعر لحم الدجاج المحلي دينار/ طن	سعر لحم الدجاج المستورد المعدل دينار/ طن	معامل الحماية الاسمي الصافي	الانتاج المحلي لحوم الدواجن (الف طن)
1990	2366	3115.6	0.75	147.9
1991	8447	9800	0.86	29.4
1992	22229	17774.6	1.25	27.2
1993	51605.5	77600	0.66	25.7
1994	522452	1291325	0.40	7.4
1995	1495169.5	1465217	1.02	4.6
1996	1303740	1150588	1.13	4.2
1997	1679536.3	1993555	0.84	4.4
1998	1678000	1333200	1.25	19.3
1999	1197115	1635000	0.73	50.7
2000	1350000	1509523	0.89	82.5

2001	1350000	1250000	1.08	108.4
2002	1350000	1250000	1.08	122.5
2003	2000000	1763123	1.13	53.2
2004	3000000	2500000	1.2	46.3
2005	3500000	3000000	1.16	59.7
2006	6000000	5000000	1.2	55.6
2007	5000000	3500000	1.4	40.3
2008	4750000	3750000	1.2	36.9
2009	5600000	3600000	1.5	44.1
2010	5500000	3422000	1.60	52.8
2011	5600000	3422000	1.63	87.2
2012	5650000	3422000	1.65	89.8
2013	6000000	3422000	1.75	101.1

المصدر: العمود الاول (1؛ 3؛ 5).

العمودان الثاني والرابع (1؛ 2).

العمود الثالث: تم احتسابه من قبل الباحثتين.

عليه، تصدق فرضية البحث الثانية التي بنيت على اساس ان هناك علاقة طردية بين الدعم الحكومي لمنتجي لحوم الدواجن وكميات انتاجهم، اذ اثبتت صحتها خلال اغلب السنوات التي اتجهت الحكومة بسياستها السعرية نحو دعم منتجي تلك المادة، سيما خلال المدة بعد 2001 ولم تثبت صحتها خلال السنوات 1995 و1996، نظرا للظروف التي مر بها البلد.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

1. بينت نتائج تحليل معاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية (لحوم الدواجن وبيض المائدة) في العراق للمدة 1990–2013 ان هناك تذبذبا وعدم استقرار في سياسة الدولة السعرية بالنسبة لتلك المنتجات بين اقل واكبر من الواحد الصحيح.
2. عكست قيم المعامل الاقل من الواحد الصحيح، ضعف الدعم الذي تقدمه الدولة لمنتجي الدواجن بشقيه بيض المائدة ولحومها، وذلك بسبب تعرض المنتجين الى ضربة غير

مباشرة من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة كالمغالاة بسعر صرف العملة المحلية الذي يجعل اسعار السلع المستوردة تبدو اقل من سعر مثيلتها المنتجة محليا.

3. كما اشارت نتائج البحث الى ان قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية كانت اكبر من الواحد الصحيح في بعض السنوات فان ذلك يشير الى توجه سياسة الدولة السعرية كان لصالح المنتجين.
4. ادت سياسة الدولة السعرية المتجهة نحو دعم المنتجين الى زيادة الكميات المنتجة من بيض المائدة ولحوم الدواجن.

ثانيا: التوصيات:

ا. ضرورة حماية منتجي الثروة الحيوانية المتخصصين بلحوم الدواجن بشقيه بيض المائدة ولحومها، من خلال فرض رسوم كمركية على السلع المستوردة وإتباع سياسة دعم المنتجين سواء لمدخلات الانتاج او المنتج النهائي، وتشجيع المنتجين لتطوير اساليب انتاجهم لتخفيض الكلف.

2. ضرورة ان يكون هناك بنك معلومات بكميات الانتاج الحقيقي والمستورد من المنتجات الحيوانية (بيض المائدة ولحوم الدواجن) للاستفادة منها لأجراء البحوث والدراسات حول هذا الموضوع، وان لا يتم الاعتماد على التقديرات.
3. اجراء الدراسات والبحوث في مجال تسعير المنتجات المحلية من بيض المائدة ولحوم الدواجن، وان يؤخذ بالاعتبار عند تسعيرها اهمية السلعة بالنسبة للمستهلك، ومستوى الدخول التي يحصلون عليها.

المصادر

1. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. تقارير الدواجن للسنوات. (2003 لغاية 2013).

2. العتبي، محمد حسن رشم. (1999). تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1974-1996. أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد.

3. حمادي، اسماعيل عبيد والحسني، ضياء حسن وفتح الله، خالد خضر. (2006). صناعة الدواجن في العراق الواقع والافاق المستقبلية. الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن.

4. علام، عبدالوهاب اسماعيل وسالم، شعبان علي. (2012). تنافسية المحاصيل السكرية في مصر.
5. غرفة تجارة النجف. النشرة الشهرية لمعدلات اسعار المواد الرئيسية في الاسواق. http://najafchamber.net/file
6. مضحي، عبدالله علي ولطيف، محمد عبد الرسول.(2010). تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة (1980-2005) مجلة العلوم الزراعية العراقية- 41 (6).